القواطع العقلية التي لا تقبل التأويل لأن العقلية أصل النقلية لتوقف النقل على ثبوت العقل لأنه يتوقف
على ما يتوقف على العقل من معرفة وجود الباري وكونه تعالى فاعلاً مختاراً مرسلاً للرسل وفي معرفة المعجزة فلو
رجح النقل على العقل يلزم تكذيب العقل الذي هو أصل المقدم وهو محال لاستلزام الأصل تكذيب الفرع أيضاً
لأن صدق الفرع مبني على صدق الأصل ضرورة فإذا لم يتعارضا النقلية والعقلية فيجب أن يؤمن بها إما أن تفوض إلى
الله تعالى كما هو مذهب السلف وإما أن يشتغل بتأويلها على وجه يليق على ما هو طريق الخلف وهو طريق المحققين بين العلماء
ولا يشبهه شيء أي لا يماثله أما إذا أريد بالمماثلة الاتحاد في الحقيقة كما في زيد وعمرو وغيرهما من أفراد الإنسان في
الماهية الإنسانية فظاهر أن ليس بين الله تعالى وغيره مماثلة لعدم اتحاد بينهما في النوع وإلا يلزم أن يكون محدث
العالم وصانعه واحداً وهو خلاف المعقول وخلاف ما يثبت بالبرهان وهو محال وأما إذا أريد بها أي بالمماثلة كون
الشيئين بحيث يسد أي يقوم أحدهما أي أحد الشيئين مسد الآخر أي يصلح كل منهما لما يصلح له الآخر فلأن شيئاً من
أعيان الموجودات لا يسد مسده أي مسد الباري تعالى في الأوصاف فإن أوصافه من العلم والقدرة وغير ذلك أجل وأعلى
مما في المخلوقات أي من أوصاف المخلوقات بحيث لا مناسبة بينهما أي بين أوصاف الباري تعالى وبين أوصاف المخلوقات
فإن قلت ما الفرق بين المعنيين في المماثلة قلت لعل المعنى الثاني أعم من المعنى الأول لأن الشيئين لما اتحدا في الحقيقة
كان كل منهما ساداً مسد الآخر من غير عكس قال قدماء المتكلمين ذاته تعالى مماثلة لسائر الذوات في الذاتية والحقيقة
وإنما يمتاز عنها بأحوال الأربعة وجوب الوجود والحياة والعلم والقدرة التامة وقيل بل يمتاز عنها بالألوهية التي هي حالة خامسة
مبدأ لهذه الأربعة ورد عليهم بأن الشركة في الذاتية يستلزم الامتياز بالمعينين فيلزم التركيب من المميز والمشترك
وكونه تعالى الغير محتاجاً تعالى لو كان المشترك محتاجاً وتعالى الله عن ذلك لأن المشترك نفس الماهية والمذكور من معنى
المماثلة هو الدليل العقلي وأما النقلي فقوله تعالى ليس كمثله شيء قال في البداية بيان ما نقول لا مناسبة بينهما أن العلم منا
موجود وعرض وعلم محدث لأنه حصل لنا بعد ما لم يكن عيناً وجائز الوجود ويتجدد في كل زمان فلما أثبت العلم
صفة الله تعالى كان موجوداً وصفة لا عرضاً وقديماً واجب الوجود لا جائز الوجود ودائماً لا يتجدد
في كل زمان من الأزل إلى الأبد فلا يماثل علم الخلق بوجه من الوجوه هذا كلام أي كلام البداية قيل

هذا

هذا شروع في بيان أن المماثلة تحصل بالشركة في وجه من الوجوه وقد صرح صاحب البداية يراد بالتصريح في موضع آخر
أن المماثلة عندنا إنما تثبت بالاشتراك في جميع الأوصاف حتى لو اختلف الشيئان في وصف واحد انتفت المماثلة
المقصود من هذا الكلام بيان ما ذكره صاحب البداية أن المماثلة هو الاشتراك في جميع الأوصاف وأن المفهوم
من كلام الشيخ أبي المعين أن المماثلة هو الاشتراك في بعض الأوصاف دون جميع الأوصاف فيكون بين
الكلامين مخالفة قال الشيخ أبو المعين وهو من مشايخ المتكلمين في التبصرة إنا نجد أهل اللغة لا يمتنعون
من القول بأن زيداً مثل عمرو في الفقه إذا كان يساويه ويسد مسده وإذا كان عمرو يساوي زيداً في اللغة أي يسد مسده
في ذلك الباب أي في ذلك اللغة وإن كان بينهما أي بين زيد وعمرو مخالفة بوجوه كثيرة وما يقوله الأشعري
من تتمة كلام الشيخ أبي المعين والأشعرية جماعة منسوبة إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري من أنه لا مماثلة إلا في
المساواة في جميع الوجوه فاسد لأن النبي عليه السلام قال الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل وأراد الاستواء في الكيل
لا غير وإن تفاوت في الوزن وعدد الحبات والصلابة والرخاوة والدليل على إرادة النبي عليه السلام من الاستواء
في الكيل لا المطلق أنه لو كان الحنطتان متساويتين في الكيل جاز بيع أحدهما بالآخر وإن تفاوت في الوزن
بكون أحدهما حبات أحدهما الآخر كبيرة وحبات الآخر صغيرة ولا شك أن الشيئين إذا كانا متساويين
في الكيل وكان عدد أحدهما أكثر من عدد الآخر فإن الأكثر عدده صغيرة والأقل عدده كبيرة ولو كان مراد النبي عليه السلام
بالمساواة من جميع الوجوه لما جاز بيع الحنطتين بالآخر عند الاستواء في الكيل والاختلاف في هذه الأشياء
اللازم باطل وكذا الملزوم والظاهر أنه لا خفاء في هذا إلا أن التوفيق والتطبيق من جانب الشارح بين
ما قاله البداية والأشعري وبين ما قال النبي عليه السلام في الحديث المذكور لأن مراد الأشعري المساواة من جميع
الوجوه فيما به المماثلة كالكيل مثلاً لأنه في كل شيء وعلى هذا أي على تقدير أن المخالفة بين الحديث وبين كلام
الأشعري ينبغي أن يحمل كلام البداية أيضاً أي كلام الأشعري والأفضل أن يشترك الشيئان في جميع الأوصاف
ومساواتهما أي الشيئين في جميع الوجوه يدفع التعارض وقيل هذا ممنوع لجواز التغاير بخصوص في اتحادهما
في الشركة في جميع الوجوه تغاير في جواب أن خصوص الذات من جملة الوجوه فالاتحاد لازم للشركة